

عقدت لجنة الإستيراد والجمارك بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة: المهندس/ خالد حمزة - رئيس اللجنة، وحضور ممثلي الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية MTS كلٍ من: المهندس/خالد ناصف - مستشار رئيس مجلس الإدارة، الأستاذ / أحمد مصطفى والأستاذ / عبد الرحمن حامد، و السيدة / هالة عبد الواحد - رئيس الإدارة المركزية بجمارك المطار ممثلة عن مصلحة الجمارك المصرية وذلك في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً يوم الخميس الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٢ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

” تعريف بنظام التسجيل المسبق للشحنات الجوية ،

وكيفية إستفادة مجتمع الأعمال المصري بالميزات الخاصة بذلك ”

بدأ اللقاء بكلمة المهندس / خالد حمزة - رئيس اللجنة ، وقد رحب سيادته بالسادة الضيوف والمتحدثين من ممثلي الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية MTS و مصلحة الجمارك المصرية وكافة السادة الحضور من أعضاء الجمعية، وأكد سيادته أن مجتمع الأعمال يرحب بتطبيق نظام نافذة للتجارة الإلكترونية في المطارات المصرية لخفض زمن خروج البضائع والرسائل والإجراءات إلى ثلاثة ساعات، كما أشاد سيادته بتطبيق النظام علي الوارد بالموانئ المصرية في تسهيل حركة التجارة والإجراءات ودون اية تحديات او عوائق في عمليات الافراج.

ثم قام المهندس/ خالد ناصف مستشار رئيس مجلس إدارة شركة المصرية لتكنولوجيا التجارة

الإلكترونية MTS ، بتوجيه الشكر للجمعية لدعوته لهذا اللقاء الهام، وقد أكد سيادته أنه تم دراسة تطبيق نظام ACID في النظام الجوي، وبدء المراحل التحضيرية للفترة التجريبية للمنظومة والتي من المتوقع البدء فيها أواخر مارس أو أوائل ابريل المقبل ومازالت تحت البحث والدراسة.

ثم أشار سيادته أن منظومة التسجيل المسبق للشحنات في النظام البحري والجوي تهدف إلى حماية السوق المصري والموانئ المصرية من المنتجات الرديئة ، على أن يتم ذلك من خلال السيطرة الكاملة علي المنتجات وجودتها للتأكد من مطابقتها للمواصفات الأوروبية ومعايير الجودة وذلك بتسجيل المستورد والمصدر معاً بالمنظومة والتي تسمح بتدقيق البيانات والإستعلام عن الطرفين لمنع دخول البضائع مجهولة المصدر لمصر.

كما أشار إلى أن الشركة المصرية للتجارة الإلكترونية تعمل من خلال ١٣ مركز كما ساهمت في رقمنة ويمكنه جميع المستندات الورقية بالإضافة إلى خدمة التوقيع الإلكتروني للتيسير علي المتعاملين من المستوردين المصريين.

ثم أكد سيادته أن نحو ٣٠ الف مستورد مسجل على منظومة نافذة وتم تقليص جميع الإجراءات وتقليل الوقت والاوراق والمستندات من خلال التحول الكترونيا والربط الإلكتروني لكافة الجهات المعنية، مشيراً أن نحو ٣٦١ الف ACI ID قد تم اصدارهم منهم ٣٠٪ جوي و ٧٠٪ بحري.

وأكد أن المنظومة تشهد زيادة ملحوظة في عدد الشهادات، وعدد الشركات المصدرة ايضاً بنحو ٣٠ الف فضلاً عن ٣٥ ألف معالجة رقمية لاوراق يدوية خلال متوسط وقت ٥ دقائق لكل ورقة وتدريب حوالي ٦٧٠ شخص في التسجيل على ACI ID الجوي، وأشار سيادته أن النظام يتطلب التسجيل في نافذة والتوقيع الإلكتروني مع إلزام الطرف الخارجي «المورد» بالتسجيل ايضاً على منصة CargoX .

كما قامت السيدة / هالة عبد الواحد - رئيس الإدارة المركزية بجمارك المطار، بتوجيه الشكر للجمعية لدعوته لها اللقاء الهام ، مؤكدة على أن العمل داخل منظومة الجمارك اختلف تماماً بمنظومة التجارة الإلكترونية عن السابق من حيث التحديث والتطوير المستمر نظراً لارتباط المصلحة بالاقتصاد المصري بشكل مباشر.

وأشارت ، أنه تم تجربة تطبيق نظام ACI ID البحري على الشحن الجوي حيث تم تقليل عدد المستندات المطلوبة بجانب إدخال عمليات الرقمنة والميكنة لمنع التلاعب في البيانات الواردة بالمستندات من بلد المنشأ والمورد وغيره كما يقلل من زمن فحص المستندات.

كما أكدت سيادتها أن المصلحة مستمرة في عمليات التطوير، كما سيتم مع تطبيق النظام على الشحن الجوي والبحري زيادة القوائم البيضاء بناءً على تاريخ تعاملات المستورد، مشيرة أنه تم تأخير تطبيق النظام على الوارد جواً لتلافي اية صعوبات أو تحديات تواجه المنظومة في الشحن البحري.

وأكدت أنه قد تم تحديد جميع أنواع الواردات جواً مع منح استثناءات لبعض الأنواع مثل الاعضاء البشرية (بغرض التبرع) وأنابيب الأكسجين واسماك الزينة والزريعة، والورود وغيرها من البضائع سريعة التلف أو الحالات التي يجب تنظيم دخولها للدولة.

ثم أشارت سيادتها إلى أن نظام ACI ID في الشحن الجوي يصدر بشكل فوري مقارنة بالبحري الذي يستغرق ٤٨ ساعة، موضحة أن عدد المستوردين جواً يبلغ عددهم ٣٠٠٠، مع وجود رغبة من الشركات التي نجحت في تطبيق ACI ID البحري للانضمام إلى النظام الجوي حيث أن تقليل زمن الافراج والتكلفة سيعود بالنفع على كل الاطراف الدولة والمستورد والمستهلك.

تم فتح باب الحوار والمناقشة حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- تمت الإشارة إلى وجود بعض التحديات التي تواجه بعض القطاعات بالمنظومة، ومنها طول فترة التحصيل بين الجمارك ووزارة الإتصالات في حالات تجارة السيارات، وهنا تمت المطالبة بأن يسمح النظام الالكتروني بالتحصيل من جهة واحدة فقط.
- أهمية البدء التجريبي لنظام ACID في الشحن الجوي بعد شهر رمضان لفترة تجريبية لا تقل عن ٣ شهور لتفادي اي تعطيل في اي خطوة، مع الاستمرار في حملات التوعية وعقد الاجتماعات بمشاركة كافة الاطراف العاملين والمتخصصين بالمصلحة وشركة MTS ، لضمان سهولة التطبيق وتفادي اية معوقات.
- أهمية أن يتم الفصل بين المنافست بمنصة CargoX عن منافست البريد للبضائع الواردة بالطرد البريدي
- ضرورة مراعاة صعوبة الشحن وتداول المستندات في حالات التعامل مع البلدان الإفريقية، وهنا تم إقتراح أن يتم التعامل من خلال مستندات الشحن المرفوعة على "نافذة" على أنها اصلية لحين وصول المستندات
- التأكيد على ضرورة الربط مع البنوك والحصول على الموافقات ودراسة طلب قيام المصدر بعمل تفويض للمستخلص للتسجيل على منصة CargoX .
- ضرورة إصدار المنشورات التي تصدر عن مصلحة الجمارك باللغتين العربية والانجليزية لضمان إرسالها كمستند رسمي للمورد بالخارج، وذلك بدلاً من قيام المستوردين بالترجمة الشخصية لتلك المنشورات وإرسالها بصيغ مختلفة وغير رسمية.
- تم التأكيد على ضرورة تسجيل المستخلصين على قاعدة العملاء بمصلحة الجمارك المصرية.
- ضرورة إيجاد الحلول للتضارب في أمر تسجيل المالك الواحد لشركتين برقم واحد في مصلحة الجمارك ، بينما يطلب في شركة MTS تسجيل شركة واحدة فقط للمالك، مما يجبر بعض الملاك على تسجيل الشركات الأخرى المملوكة لهم باسم مستخلصين من الخارج.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس خالد حمزة بتوجيه الشكر للسادة الضيوف والمتحدثين، كما وجه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.